

التحول الرقمي يعيد تشكيل سوق العمل ويفرض تحديث التعليم والتدريب

تقرير خليجي: فجوة المهارات الرقمية أبرز تحديات القوى العاملة الخليجية في عصر التكنولوجيا



كتبت: ياسمين العقيدات

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً متسارعاً نحو الرقمنة والتقنيات الحديثة، وبات يشكل أحد أبرز العوامل المؤثرة في إعادة هيكلة الاقتصادات وأسواق العمل، ليس فقط من خلال رفع الكفاءة التشغيلية، بل عبر تغيير طبيعة الوظائف، وأنماط التوظيف، والمهارات المطلوبة في المستقبل.

ولا يقتصر التحول الرقمي على إدخال التكنولوجيا إلى المؤسسات، وإنما يمثل تحولاً جذرياً في أساليب إنتاج القيمة الاقتصادية، من خلال الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والروبوتات الصناعية وإنترنت الأشياء، وغيرها من التقنيات المتقدمة.

وبحسب تقرير «تأثير التحول الرقمي والتقني على سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، المعروف على الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، الذي حصلت «أخبار الخليج» على نسخة منه، فإن التحول الرقمي أدى إلى إعادة تشكيل سوق العمل الخليجي من خلال إعادة توزيع المهام داخل الوظائف عبر الأتمتة والذكاء الاصطناعي، وظهور وظائف جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، إلى جانب تغير متطلبات المهارات حتى في الوظائف التقليدية.

وظائف تقنية جديدة مقابل تغير طبيعة الوظائف التقليدية في سوق العمل الخليجي

التحتية الرقمية، بما يشمل شبكات الاتصالات المتقدمة ومراكز البيانات والحوسبة السحابية.

تعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة

والأمن السيبراني

وشدد التقرير على أهمية ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة باعتباره ضرورة لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة، من خلال توفير منصات تعليمية رقمية وبرامج تدريبية مستمرة للعاملين. كما أوصى برفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني وحماية البيانات، وتدريب القوى العاملة على التعامل مع المخاطر الرقمية، بما يضمن حماية المعلومات والبنية التحتية الرقمية في المؤسسات الحكومية والخاصة.

تعزيز التعاون الخليجي

في التحول الرقمي

واقترح التقرير تعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال التحول الرقمي والتقني، من خلال دراسة تشكيل لجنة خليجية عليا تضم الجهات المعنية بالعمل والتعليم والاقتصاد والاتصالات والصناعة والاستثمار، بهدف تنسيق الجهود ووضع استراتيجية مشتركة.

كما أوصى بالنظر في تأسيس صندوق خليجي أو صناديق وطنية لدعم برامج التدريب والابتكار وريادة الأعمال التقنية والصناعية، إلى جانب تطوير مؤشرات أداء خليجية مشتركة لقياس نمو الوظائف الرقمية، ومساهمة الاقتصاد الرقمي، ومستوى المهارات التقنية في دول المجلس.

ولخص التقرير إلى أن نجاح التحول الرقمي الخليجي لن يعتمد على امتلاك التكنولوجيا فقط، بل على قدرة دول المنطقة على بناء رأس مال بشري قادر على استخدامها وتطويرها، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الخليجي ويضمن انتقالاً سلساً نحو اقتصاد المعرفة.

المستقبلية.

تشجيع الشباب على التخصصات

التقنية والابتكار

وأكد التقرير أهمية تحفيز الشباب على دراسة التخصصات التقنية من خلال توفير الحوافز الدراسية والمنح وفرص التدريب العملي، إلى جانب دعم ريادة الأعمال الرقمية وتشجيع إنشاء المشاريع الناشئة القائمة على التكنولوجيا.

كما أوصى بتعزيز البحث العلمي والابتكار التقني في مجالات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتقنيات المالية، والروبوتات، بما يسهم في بناء بيئة معرفية داعمة للتحول الرقمي.

تطوير التشريعات المنظمة

للعمل الرقمي

وأشار التقرير إلى ضرورة تحديث الأطر القانونية بما يتواءم مع طبيعة العمل في العصر الرقمي، من خلال تنظيم العقود الرقمية، والاعتراف بأنماط العمل عن بعد، ووضع التشريعات الخاصة بحماية البيانات والخصوصية، وتنظيم استخدام الروبوتات والتقنيات المتقدمة في بيئات العمل.

دعم الاقتصاد الرقمي والشراكة بين

القطاعين العام والخاص

ودعا التقرير إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال دعم ريادة الأعمال والمشاريع التقنية الناشئة، عبر توفير حاضنات الأعمال، والمسارات التمويلية، وبرامج الإرشاد التقني، بما يساعد الشباب على إطلاق مشاريعهم والوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية.

كما أكد أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير حلول رقمية مبتكرة، وتبادل الخبرات، وبناء بيئة محفزة للاستثمار في التكنولوجيا، إلى جانب مواصلة تطوير البنية

بناء منظومة خليجية

لمهارات المستقبل

وأكد التقرير أهمية تبني حزمة من الإجراءات العملية لضمان جاهزية القوى العاملة الخليجية لمطلبات الاقتصاد الرقمي، مشدداً على أن تطوير التعليم والتدريب يمثل الركيزة الأساسية للاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول التقني وتقليل التحديات المرتبطة به.

تحديث المناهج وتعزيز التعلم المستمر ودعا التقرير إلى قيام الجامعات والمؤسسات التعليمية بمراجعة وتطوير خططها الدراسية بما يتناسب مع سرعة التطورات التقنية، وخصوصاً في التخصصات التي تشهد تغيرات متسارعة، مع تضمين مهارات التعلم الذاتي المستمر لتمكين الخريجين من مواكبة المستجدات بعد دخولهم سوق العمل.

كما أوصى بتعزيز التنسيق بين الجامعات ومؤسسات دعم التوظيف والتدريب ومعاهد التدريب المتخصصة، لتوفير برامج قصيرة ومتخصصة تنقل أحدث المعارف والمهارات التقنية للعاملين في القطاعات المختلفة.

تعزيز برامج إعادة التأهيل المهني

وشدد التقرير على أهمية توفير الميزانيات اللازمة لبرامج التدريب وإعادة التأهيل المهني، سواء من خلال الجهات الحكومية أو بالشراكة مع القطاع الخاص، بهدف تطوير مهارات القوى العاملة الحالية، وخصوصاً في مجالات الذكاء الاصطناعي والأتمتة والأمن السيبراني وتحليل البيانات.

كما دعا إلى تحديث المناهج التعليمية لتشمل المهارات الرقمية الحديثة، مثل البرمجة والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والابتكار الرقمي، في مختلف المراحل التعليمية، بما يضمن إعداد كوادر قادرة على التعامل مع متطلبات سوق العمل

المتسارعة.

وأوضح أن هذا التحول أدى إلى زيادة أهمية التعليم التقني والتدريب المهني، وظهور برامج لإعادة تأهيل العاملين ورفع كفاءتهم بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

كما أشار التقرير إلى أن التحول الرقمي أسهم في ظهور أنماط جديدة للعمل والتوظيف، من بينها العمل عن بعد، والعمل الحر عبر المنصات الرقمية، والاقتصاد التشاركي، والتوظيف المرن بعقود قصيرة الأجل، لافتاً إلى أن جائحة كورونا سرعت من انتشار هذه الأنماط، وأثبتت قدرة المؤسسات الخليجية على الانتقال السريع إلى بيئات العمل الرقمية دون تعطيل الإنتاج.

الأتمتة لا تلغي الوظائف بالكامل

وأوضح التقرير أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن التكنولوجيا لا تؤدي بالضرورة إلى إلغاء الوظائف، وإنما تغير طبيعتها ومحتواها، حيث يتم استبدال المهام الروتينية، مثل إدخال البيانات ومعالجة المعاملات اليدوية، بأنظمة مؤتمتة أكثر كفاءة، ما يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى بعض الوظائف منخفضة المهارة، مقابل زيادة الطلب على المهارات التحليلية والإشرافية ورفع إنتاجية العاملين.

وأشار إلى أن التحول الرقمي يسهم كذلك في تعزيز توظيفين الوظائف، من خلال توفير فرص جديدة للكوادر الوطنية في مجالات التقنية والاتصالات والخدمات المالية الرقمية، وتقليل الاعتماد على الوظائف منخفضة المهارة، إلى جانب تعزيز الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية.

وأضاف أن الاقتصاد الرقمي يفتح المجال أمام وظائف غير مباشرة في قطاعات متعددة، مثل الخدمات اللوجستية، والتجارة الإلكترونية، والصناعات الإبداعية، والطاقة وتقنيات الاستدامة، ما يعكس اتساع تأثير التكنولوجيا ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومطوري التطبيقات والمنصات الرقمية، ومهندسي الروبوتات والأتمتة، وخبراء التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي.

وفي المقابل، أشار التقرير إلى أن بعض الوظائف التقليدية التي تعتمد على المهام الروتينية شهدت تغيراً في طبيعتها نتيجة إدخال الأنظمة المؤتمتة والتقنيات الذكية، موضحاً أن ذلك لا يعني اختفاء هذه الوظائف بالكامل، وإنما انتقالها إلى مراحل جديدة تتطلب مهارات أكثر تطوراً وقدرة على التعامل مع الأدوات الرقمية.

وأكد التقرير أن تأثير التحول الرقمي لن يقتصر على الوظائف التقنية فقط، بل سيمتد إلى العديد من المهن والقطاعات الأخرى، حيث ستتغير طرق أداء الأعمال من خلال الاعتماد على الآلات والأنظمة الذكية أو عبر دمج العنصر البشري مع التكنولوجيا.

وأشار إلى أن القطاع الصحي يمثل مثالا واضحاً على هذا التحول، مع التطور المتسارع في استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التشخيص والتحاليل وإجراء العمليات الجراحية، وهو ما يفرض على العاملين في مختلف المهن اكتساب المعرفة الرقمية اللازمة لفهم التقنيات الجديدة وتشغيلها والاستفادة منها بكفاءة.

وشدد التقرير على أهمية تضمين المهارات الرقمية ضمن المناهج التعليمية في مختلف التخصصات، بما يضمن إعداد خريجين قادرين على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، وليس الاقتصار على التخصصات التقنية فقط.

المهارات الرقمية شرط أساسي

وأكد التقرير أن سوق العمل الخليجي أصبح أكثر اعتماداً على المهارات الرقمية، مع ارتفاع الطلب على القدرات المرتبطة بتحليل البيانات، واستخدام البرمجيات المتقدمة، والتفكير التحليلي، وحل المشكلات، والابتكار، وريادة الأعمال، إلى جانب القدرة على التعلم المستمر والتكيف مع التغيرات

وأكد التقرير أن دول مجلس التعاون لم تكن بمنأى عن هذا التحول العالمي، مشيراً إلى أن الدراسة تهدف إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية للتحول الرقمي والتقني على سوق العمل الخليجي، ووضع توصيات عملية لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة وتقليل المخاطر المصاحبة.

وأوضح أن نجاح دول الخليج في هذا التحول يعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، هي: تطوير رأس المال البشري، وتحديث الأطر التشريعية المنظمة للعمل الرقمي والتقني، وتعزيز حوكمة التقنيات الناشئة.

وأشار التقرير إلى أن التحول الرقمي أسهم في ظهور وظائف جديدة عالية المهارة في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والأمن السيبراني وتطوير التطبيقات والمنصات الرقمية، في مقابل تغير بعض الوظائف التقليدية التي تعتمد على المهام الروتينية، مؤكداً أن التكنولوجيا لا تعني اختفاء الوظائف بشكل كامل، وإنما إعادة تشكيل طبيعتها ورفع مستوى المهارات المطلوبة لأدائها.

التحول الرقمي يغير

طبيعة الوظائف

وبيّن التقرير أن التحول الرقمي أحدث تغيرات جوهرية في بنية سوق العمل بدول مجلس التعاون، في ظل توجه هذه الدول نحو بناء اقتصادات قائمة على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار، ضمن رؤاها التنموية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية.

وأوضح أن التأثير الاقتصادي للتحول الرقمي انعكس بصورة مباشرة على هيكل الوظائف، حيث أدى الاعتماد المتزايد على التقنيات الحديثة إلى ظهور وظائف جديدة لم تكن موجودة سابقاً، مثل بيئتها وظائف متخصصة المهارات الاصطناعي ومحلي البيانات الضخمة، وخبراء الأمن السيبراني،

محافظ المحرق يشيد بإسهامات الكتاب والباحثين البحرينيين في توثيق الذاكرة الوطنية



التوثيقي الذي بذله المؤلف في إعداد الكتاب، مؤكداً أهميته في رصد المشهد الاجتماعي والثقافي بمدينتي المحرق خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وتوثيق عدد من معالمها التاريخية، من بينها قلعة عراد، ومدرسة الهداية الخليفية، وهيئتي الشباب، إلى جانب إبراز مفاهيم الأصالة والهوية الوطنية من خلال توثيق تفاصيل الحياة في «الفرج» و«البيت العود»، كما يضم الكتاب أكثر من (400) صورة فوتوغرافية تاريخية حصرياً توثق تلك الحقبة الزمنية.

وتقديره لمحافظ محافظة المحرق على دعمه واهتمامه بالإصدارات الفكرية والتاريخية، مؤكداً أن الكتاب يقدم شهادة توثيقية ترصد جانباً أصيلاً من الذاكرة

أشاد سلمان بن عيسى بن هادي المناخي محافظ محافظة المحرق بجهود الكتاب والباحثين البحرينيين وإسهاماتهم في حفظ الموروث الوطني وتوثيق الذاكرة التاريخية والاجتماعية لمملكة البحرين، مؤكداً أن هذه الإصدارات تمثل إضافة نوعية تثري المكتبة الجريدية، وتسهم في توثيق مراحل مهمة من تاريخ المجتمع البحرين وتراثه الأصيل للأجيال القادمة.

جاء ذلك خلال استقباله الدكتور خالد إسماعيل العلوي، الذي أهدى المحافظ نسخة من كتابه «من ذاكرة المحافظ.. حكايات وشهادات من واقع أيام زمان» وأشاد المحافظ بالجهد

مباحثات بحرينية هندية لدعم الاستثمار العابر للحدود وتعزيز الروابط المؤسسية والقانونية



شاركت البروفيسورة ماريكا باتراثي بولسون الأمين العام لمجلس لتسوية المنازعات الدولية في اجتماع رفيع المستوى مع أرجون رام ميغوال وزير الدولة لشؤون القانون والعدل بجمهورية الهند، وذلك على هامش مؤتمر الاحتفال بمرور ستين عامًا على تأسيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) المنعقد في جمهورية الهند.

وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون الثنائي في المجالات القانونية والقضائية والاستثمارية. كما جرى استعراض الأولويات المشتركة بين مملكة البحرين وجمهورية الهند، بما في ذلك الترويج للاستثمار وتعزيز التعاون القانوني والقضائي، والجهود المستمرة لبناء أطر حديثة لتسوية المنازعات الدولية.

ويحث الجانبان أيضاً سبل دعم الاستثمار العابر للحدود، وتعزيز الروابط المؤسسية والقانونية، وتحديد الخطوات المقبلة للتعاون. كما حضر الاجتماع السيدة آنا جوبين بريث الأمين العام للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، والسيد ر. فينكاتاراماني النائب العام للهند؛ والدكتور س. جايشانتكار وزير الشؤون الخارجية بحكومة جمهورية الهند؛ والدكتورة بينكي أناند العامية النائب العام المساعد السابق للهند وقاض في محكمة البحرين التجارية الدولية؛ والسيد مهدي جعفر ممثل سفارة مملكة البحرين في نيودلهي.

وكالة البحرين للفضاء تشارك في ندوة «الذكاء الجيومكاني لإدارة البيئة»



د. محمد العسيري.

المطبعة، مع لمحة موجزة عن النماذج الأساسية المتقدمة، إضافة إلى نمذجة استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي، ومراقبة صحة النظم البيئية، وتقييم أضرار المحاصيل، ودراسات تأثير تغير المناخ.

وأكد الدكتور محمد إبراهيم العسيري الأهمية المتزايدة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، قائلا: «تمثل نماذج الذكاء الجيومكاني أدوات فاعلة لمواجهة التحديات البيئية التي تتطلب رصداً دقيقاً وتحليلاً سريعاً للبيانات الضخمة. إن تطبيقات مثل رصد صحة الغطاء النباتي وتتبع المساحات الخضراء ومواقع تجمع المياه هي ذات صلة مباشرة بجهود مملكة

استعرض التطبيقات العملية لمختلف النماذج القائمة على الذكاء الاصطناعي في مجال الإدارة البيئية، والدكتور بولاكيش يتمتع بخبرة تزيد على 13 عامًا في تطبيق المعلومات الجيومكانية في الدراسات البيئية، وهو مؤلف لأكثر من 60 بحثاً محكماً وفصلاً في كتب علمية. وتناولت الندوة مجموعة واسعة من التطبيقات المتقدمة؛ شملت رصد إزالة الغابات، وتتبع تغيرات الغطاء الشجري الحضري والتنبؤ بارتفاع المظلة الخضريّة، وتقييم صحة الغابات، وإدارة الموارد

شارك الدكتور إبراهيم العسيري الرئيس التنفيذي لوكالة البحرين للفضاء في الندوة المتخصصة بعنوان «الذكاء الجيومكاني لإدارة البيئة»، التي نظّمها مركز محمد بن راشد للفضاء بالتعاون مع مؤسسة الإماراتية لنظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

وقدّم الندوة الدكتور بولاكيش داس القائد التقني لقسم نظم المعلومات الجغرافية في مؤسسة تطوير الإلكترونيات بولاية ماديا براديش (الهند)، حيث

«أمانة الشورى» تحصد شهادة الاعتماد الدولية لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية



تطبيق أعلى المعايير العالمية في توفير بيئة عمل آمنة وصحية ومستدامة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وترسيخ ثقافة الوقاية وإدارة المخاطر.

حصلت الأمانة العامة لمجلس الشورى شهادة الاعتماد الدولية (ISO 45001:2018) لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية، بعد استيفاء جميع متطلبات المعيار الدولي، وتطبيق نظام متكامل لإدارة السلامة والصحة المهنية، الذي يركز على تحديد المخاطر المهنية وإدارتها، والوقاية من الحوادث والإصابات، وتعزيز الوعي بثقافة السلامة بين الموظفين، إلى جانب تبني آليات لتحسين المستمر ورفع كفاءة بيئة العمل وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وجسد إحران شهادة الاعتماد الدولية لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية إنجازاً مؤسسياً يعكس حرص الأمانة العامة لمجلس الشورى تفعيلاً لتوجيهات على بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، ومتابعة كريمة محمد العباسي الأمين العام للمجلس، عبر لجنة السلامة والصحة المهنية، على